مدير العناية الطبية في وزارة الصحة الدكتور جوزف حلو:
عمليات التجميل لا تخلو من المخاطر والحل بتطبيق القوانين

كتبت لارا سعد مراد

يحتل مفهوم التجميل حيّزا مهما في حياة إنسان اليوم، وبخاصة حياة المرأة. فالجمال أصبح هاجس الجميع مع ارتفاع معاييره في ظلّ الصورة المقدمة عنه من الإعلام والإعلان. المرأة اليوم تطمح أكثر فأكثر إلى الجمال الكامل، يساعدها في ذلك انتقال الجمال من كونه فطريا أي «خلقة الله» إلى كونه مكتسبا، أي «خلقة يد الجرّاح» وعمليات التجميل. وككل عملية جراحية، لا تخلو عمليات التجميل من المخاطر، يصل بعضها إلى حد التسبب بالوفاة، والأمثلة على ذلك عديدة في العالم كما في لبنان. كما أنّ الأخطاء الطبّية باتت مؤخرا مرتبطة بعمليات التجميل أكثر من ارتباطها بالعمليات الجراحية الأخرى، لأن غالبيتها تجري في مراكز تجميل وعيادات مخالفة. لماذا؟ من هو المسؤول؟ وما هي القوانين التي تحمي المواطن من مخاطر مثل هذه الجراحات وهذه المراكز التي لا تستوفي شروط الحماية المعتمدة في المستشفيات المتخصصة؟

أسئلة أجاب عنها مدير العناية الطبية في وزارة الصحة الدكتور جوزف حلو.

يؤكد الدكتور حلو على أنّ «القوانين وبخاصة القانون الأخير الصادر بتاريخ ١٠ شباط ٢٠١٧ تنظم عمل مراكز التجميل في لبنان، وبنوده تؤكد على عدد من التدابير التي اتخذت وتتخذ بحق المخالفين».

وهذا القانون أكد عليه وزير الصحة غسان حاصباني في أوائل حزيران ٢٠١٧ بإصداره قراراً تنظيمياً يتعلق بتنظيم العمليات الجراحية داخل المستشفيات المتخصصة، واعلن عن بدء التحقيقات من قبل النيابة العامة ونقابة الأطباء في حادثة وفاة سيدة خضعت لعملية شفط الدهون في إحدى المستشفيات.

وشرح حاصباني الأطر التنظيمية لمراكز التجميل والمستشفيات المتخصصة، وأشار الى انه «بعد الشكاوى المتكررة التي ترد الى وزارة الصحة العامة عن حوادث وتجاوزات تحصل في قطاع التجميل، وبعد ما حدث خلال إجراء عملية شفط دهون في إحدى المستشفيات المتخصصة، رأينا ان من واجبنا اطلاعكم على مقاربة الوزارة لتنظيم قطاع الطب التجميلي والاجراءات المتخذة والتي نعمل على إستكمالها عبر عدد من الاجراءات التنظيمية».

وقال إن وزارة الصحة العامة واكبت اعمال لجنة الصحة النيابية لتنظيم تراخيص مراكز التجميل الطبية، والتي افضت الى إصدار قانون حمل الرقم ٣٠ تاريخ ١٠ شباط ٢٠١٧ ونشر في الجريدة الرسمية بتاريخ ١٦ شباط ٢٠١٧. وقد نظم القانون تعريف التجميل الطبي ومراكزه ومجموعة الاعمال الطبية التي تخوّل المركز القيام بها، كما حدد الاختصاصات الطبية التي يجاز لها مزاولة مهنة التجميل الطبي.

واعطى هذا القانون مهلة ٦ اشهر لمراكز التجميل الطبية القائمة لتسوية اوضاعها القانونية من تاريخ نشر هذا القانون، أي تنتهي في ١٦ آب ٢٠١٧ تحت طائلة إقفالها حكماً بقرار من وزير الصحة العامة.

وأعلن حاصباني عن إصدار قرار تنظيمي يتعلق بتنظيم العمليات الجراحية داخل المستشفيات المتخصصة وفيه:

- يمنع إجراء العمليات الجراحية التي قد تسبب إشتراكات تستوجب عناية فائقة كعمليات شفط الدهون وغيرها إلا في مستشفيات متخصصة تحتوي على قسم للعناية الفائقة، مرخص من وزارة الصحة العامة وفقاً للأصول.
- يجب على الطبيب ان يشرح للمريض مخاطر العملية الجراحية، بما فيها عملية التجميل الطبية، وان يطلب توقيع المريض على إستمارة حقوق المرضى والموافقة المستنيرة.

وأعلن حاصباني ان التحقيقات في حادثة الوفاة التي حصلت أخيرًا

للسيدة التي خضعت لعملية شفط الدهون في إحدى المستشفيات المتخصصة بدأت من قبل النيابة العامة ونقابة الأطباء، كما بدأ استكمال الملفات والتحقيقات في وزارة الصحة وستلتئم لجنة التحقيقات في وزارة الصحة للنظر في تفاصيل هذه الواقعة ولعب دور الإستشاري للنقابة وللقضاء حيث تدعو الحاجة.

وأوضح حاصباني أن القرار المتخذ في شأن المستشفيات المتخصصة، «هو قرار تنظيمي، ويأتي من ضمن سلسلة قرارات تنظيمية تعتزم وزارة الصحة إصدارها. وقد تم الإستعجال في الإعلان عنه بناء على هذه الحادثة واستدراكًا لحصول حوادث أخرى.» وقال «إن وزارة الصحة تسعى بشكل سريع ومتواصل إلى تنظيم كل هذه القطاعات، من أجل إبقاء لبنان مقصدًا للسياحة العلاجية وللعلاجات المتقدمة.»

وأضاف «هناك الكثير من العلاجات والعمليات التي تحصل في لبنان من دون أخطاء، وفي أي حال ليس من مسؤولية وزارة الصحة إصدار أحكام عن وجود أخطاء أو عدمها، إنما يقتضي عمل وزارة الصحة التحقيق في الأمر، على أن يبت القضاء في هذه المواضيع، كما تتحمل نقابة الأطباء المسؤولية.»

ولفت إلى أن «الإجراءات اللازمة ستُتخذ في حق المستشفى المتخصص الذي لن يطبق هذا القرار، وأكد أن أي مركز تجميل يعمل خارج القانون سيُقفل، وقد تم إقفال عدة مراكز في الآونة الأخيرة.»

آلية عمل الوزارة

وكان الدكتور جوزف حلو قد شرح هذا الدور الإستشاري لوزارة الصحة، وتحديدا مديرية العناية الطبية، فقال: «دورنا استشاري، ولجاننا الإستشارية تحوّل الملفات إلى معالي الوزير الذي يحولها بدوره إلى نقابة الأطباء أو الممرضين أو الجهة المعنية بموضوع الشكوى، ليعود الملف ويسلك طريقه القانونية من خلال النيابة العامة. وفي ما يتعلق بالأخطاء الطبية، فلجنة الأخطاء الطبية حاضرة دوما لبحث أي شكوى، والرقم ١٤١٥ جاهز لتلقي الشكاوى.»

وعن دور أطباء الأقضية، قال الدكتور حلو: « نحن نوّزع العمل من هنا على ٢٥ طبيبا من أطباء الأقضية وهم يوزعون المهام على المراقبين الصحين ورؤساء المصالح للمراقبة، ولدينا في هذا الإطار توجيهات صارمة بالتشدد من معالي الوزير، وقد تمّ التوصّل بالفعل إلى اتخاذ تدابير بإقفال عدد من مراكز التجميل التي لا تستوفي الشروط.» وفي هذا الإطار يؤكد الدكتور حلو على أن «درهم وقاية خير من قنطار علاج»، ناصحا الأطباء بألا يعملوا في مجال ليس مجالهم، لأن العاقبة ستكون وخيمة عاجلا أم آجلا، وناصحا المواطنين الراغبين بإجراء عمليات تجميل، بألا يستعجلوا في اختيار الطبيب أو المركز، بل أن يستشيروا ويبحثوا عن أهل الإختصاص ويتأكدوا من أن المستشفى الذي يخضعون فيه للجراحة هو مستشفى متخصص، لأن عملية التجميل لا تستوجب العجلة، ولذلك يجب التريّث وعدم إجراء العملية إلا في المستشفى وليس في أي مركز آخر... هذا رأيي الشخصي، لأن الحياة ليست لعبة.»

الأخطاء واردة ولكن...

ويؤكد الدكتور حلو أن «الأخطاء واردة في كل عمل طبي، وحده من لا يعمل لا يخطئ، ولكن العبرة تبقى في السهر على حياة المواطنين وصحتهم، وهذا ما لا تقصر فيه وزارة الصحة، وفي هذا الإطار أتمنى على الإعلام أن يساعدنا وألا يصدر الأحكام إلا بعد انتهاء التحقيقات في أي قضية جرى أو يجري بحثها، لأن القطاع الصحي في لبنان يتمتع بمركز راق عالميا، وقد صنف وفق «بلومبرغ» أخيرا في المرتبة الأولى في الشرق الأوسط والمرتبة ٣٢ في العالم، وذلك رغم الأوضاع السيئة التي يعاني منها، فقطاع الصحة والإستشفاء يتحمل وزر مليوني لاجئ سوري فيما أوروبا كلها لا تتحمل أكثر من مليون، تحملت وزارة الصحة هذا العام استشفاء ٩٢ ألف شخص، وفي العام ٢٠١٦ تحملت دخول ٨٥٠ ألف سوري إلى المستشفيات... إن وزارة الصحة تقوم بواجباتها على أكمل وجه، والنظام الصحي في لبنان على علاته ما زال صامدا رغم الأزمات، والله وحده هو حامينا وحامي هذا البلد.»

وبعيدا عن عمليات التجميل، تمنى الدكتور حلو على لجان الصناديق الضامنة أن تجتمع للتنسيق والقيام بواجباتها، هي التي تألفت منذ ١١ عاما ولم تجتمع بعد، إن خط الشكاوى الساخن في الوزارة (١٢١٤) يتلقى جميع الشكاوى والمراجعات والحالات، فلماذا لا تشكل هذه الصناديق الضامنة خطوطها الساخنة، فتسهل على المواطن تنظيم عملية استشفائه؟ إن هذا النوع من التدابير يؤدي بالتأكيد إلى تطوير القطاع الصحي ويوفر على المواطن ويخفف الأعباء عن الجميع، فلا يموت مواطن واحد على باب المستشفى، ونسلم أولادنا وطنا نظيفا. وأنا كلي أمل بتحقيق هذه الأمور يوما ما، لأنه في الآخر، ومهما طال الليل، لا بدّ أن يبزغ الفجر...»